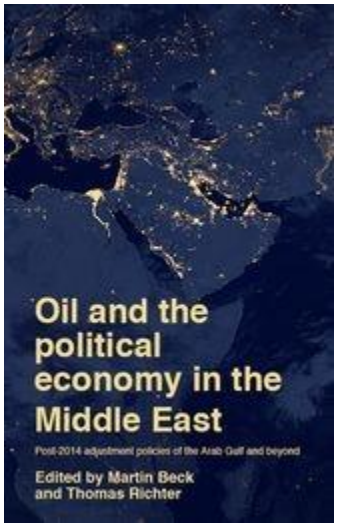

Martin Beck&Thomas Richter (eds), Oil and the Political Economy in the Middle East: Post-2014 Adjustment Policies of the Arab Gulf and Beyond, **Manchester University Press, Feb, 2026**

هل انتهت الدولة الريعية في الخليج؟

الدولة الريعية أمام اختبار التحول

منذ أن صاغ حسين مهدوي مفهوم "الدولة الريعية" في سبعينيات القرن الماضي، ثم أعاد حازم الببلاوي وجياكومو لوتشياني تطويره في ثمانينياته، تحول الريع إلى واحد

من أكثر المفاهيم حضورًا في تفسير الدولة العربية، وخصوصًا في الخليج. ولم يعد النفط، ضمن هذا المنظور، مجرد سلعة تصديرية أو مورد للموازنة العامة، بل أصبح متغيرًا مؤسسًا لطبيعة الدولة نفسها: لعلاقتها بالمجتمع، ولمصادر شرعيتها، ولتكوين بيروقراطيتها، ولشكل سوق العمل، ولعلاقة السلطة برأس المال والطبقات الاجتماعية.

غير أن المشكلة التي واجهت نظرية الدولة الريعية منذ البداية هي أن قدرتها التفسيرية كانت، في بعض الأحيان، مصدر ضعفها أيضًا. فكلما اتسع نطاق الظواهر التي تُفسر بالريع، بدا المفهوم أقرب إلى تفسير شامل يصعب إخضاعه للاختبار. السلطوية تُفسر بالريع، وضعف الضرائب بالريع، والزبائنية بالريع، وضعف القطاع الخاص بالريع، وحتى قدرة الأنظمة على مقاومة الأزمات تُفسر بالريع. وهكذا أصبح السؤال النظري أكثر إلحاحًا: ماذا يحدث للدولة الريعية عندما يتراجع الريع نفسه؟

هذا هو السؤال الذي يقع في قلب كتاب "النفط والاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط: سياسات التكيف في دول الخليج وما وراءها بعد عام 2014"، وتحرير مارتن بيك وتوماس ريختر.وتعرض النسخة الرقمية من الكتاب بتاريخ 13 فبراير 2026، عن مطبوعات جامعة مانشتر، وتتكون من أحد عشر فصلًا تمتد دراساتها من دول مجلس التعاون الخليجي الست إلى مصر والأردن ولبنان، وتنتهي بفصل نظري للمحررين بعنوان: هل جرى تجاوز الريعية؟

لكن أهمية الكتاب لا تكمن في الإجابة المباشرة عن هذا السؤال بقدر ما تكمن في زعزعة الثنائية التي حكمت جانبًا كبيرًا من الأدبيات: "الدولة الريعية مقابل دولة ما بعد الريع". فما تكشفه دراسات الكتاب هو أن انخفاض الاعتماد النسبي على النفط، أو فرض الضرائب، أو تخفيض الدعم، أو تنويع النشاط الاقتصادي، لا يعني بالضرورة تفكيك البنية الريعية. وقد يكون ما يجري، في حقيقة الأمر، عملية أكثر تعقيدًا: "إعادة إنتاج الريعية بأدوات جديدة".

ومن هنا يمكن قراءة الكتاب لا باعتباره دراسة عن نهاية الريع، بل بوصفه دراسة عن "قدرته على التكيف والبقاء".

صدمة 2014: حين انخفض الريع ولم تسقط الدولة الريعية

يتخذ الكتاب من انهيار أسعار النفط ابتداء من منتصف 2014 مختبرًا لفحص فرضيات الاقتصاد السياسي الريعي. فالانخفاض الحاد في أسعار النفط كان يفترض، وفق القراءة التقليدية، أن يضغط على النموذج الخليجي القائم على قدرة الدولة على تحويل الإيرادات الخارجية إلى إنفاق عام ورواتب ودعم وخدمات ومشروعات.

المعادلة التقليدية كانت واضحة نسبيًا: تحصل الدولة على الريع من الخارج، فتقل حاجتها إلى استخلاص الموارد من المجتمع عبر الضرائب؛ ومن ثم تتراجع حاجتها إلى الدخول في مساومة سياسية معه حول التمثيل والمساءلة. وفي المقابل توفر الدولة الوظائف والدعم والخدمات ومجموعة واسعة من المنافع المادية.

لكن انخفاض أسعار النفط وضع هذه المعادلة تحت الضغط. فإذا تراجعت قدرة الدولة على التوزيع، فهل تضطر إلى فرض الضرائب؟ وإذا فرضتها، فهل يؤدي ذلك إلى ظهور مطالب بالتمثيل السياسي؟ وإذا تقلصت الوظائف الحكومية، فهل يتغير العقد الاجتماعي؟ وهل يعني التنويع الاقتصادي ظهور قطاع خاص مستقل نسبيًا عن الدولة، ومن ثم ظهور طبقات اجتماعية قادرة على المطالبة بنصيب أكبر من السلطة؟

الكتاب لا يجد علاقة آلية من هذا النوع. فما حدث بعد 2014 كان أكثر تركيبًا. لجأت الحكومات الخليجية بدرجات متفاوتة إلى خفض بعض أوجه الدعم، وإعادة تسعير الطاقة، وفرض الضرائب والرسوم، والاقتراض، وإصلاح سوق العمل، والبحث عن الاستثمار الأجنبي، وتسريع برامج التنويع. لكن هذه التحولات لم تنتج بالضرورة تفكيكًا للعلاقات الريعية.

بل إن دراسة البحرين تصل إلى نتيجة أكثر صراحة: الإجراءات التي أعقبت انخفاض أسعار النفط يمكن فهمها باعتبارها "تصحيحات مالية تهدف إلى ضمان استدامة البنية الريعية القائمة" أكثر من كونها تحولًا مؤسسيًا خارج الريعية. فالتحول كان، في جانب منه، إعادة توزيع للريع والإنفاق والديون بما يسمح باستمرار النظام نفسه.

وهذه نتيجة مركزية لأنها تقلب فرضية شائعة في أدبيات الإصلاح: "ليست كل سياسة تقشفية سياسة ما بعد ريعية، وليست كل ضريبة خروجًا من الدولة الريعية".

ليس ثمة "نموذج خليجي" واحد

إحدى أهم مزايا الكتاب منهجيًا أنه لا يعامل دول الخليج بوصفها وحدة متجانسة. فالنفط عامل مشترك، لكن أثره يتوسطه اختلاف المؤسسات والبنية السكانية وتكوين الطبقات ودرجة استقلال السلطة عن المجتمع وحجم الاحتياطيات والأصول السيادية. ولهذا تقدم الفصول الستة الخليجية صورًا مختلفة جدًا.

البحرين تمثل محاولة لإعادة ضبط الحوكمة الريعية تحت ضغط مالي متزايد. الكويت تقدم نموذجًا لـ"مرونة الريعية" في مواجهة إصلاح متعثر. عُمان تكشف التوتر بين ضرورة الضبط المالي وخطر المساس بالتوازن الاجتماعي. قطر تجمع بين الريعية المتأخرة ورأسمالية الدولة ذات النزعة الاستثمارية وسياسات القوة الاقتصادية. أما السعودية فتربط بين الإصلاح الاقتصادي والأمن وإعادة تشكيل الحكم، بينما تقدم الإمارات نموذجًا يستخدم الفيدرالية وتفاوت الموارد بين الإمارات كجزء من عملية التنويع.

هذا الاختلاف يقود إلى نتيجة مهمة: "حجم الريع لا يكفي لتفسير السياسة الاقتصادية". إذ لو كان النفط وحده المتغير الحاسم، لأنتج انخفاض أسعاره استجابات متشابهة نسبيًا. لكن ما نراه هو أن المؤسسات والعلاقة بين الدولة والمجتمع وقدرة الفئات المختلفة على مقاومة تحميلها كلفة الإصلاح تحدد بصورة كبيرة مسار التكيف.

ومن هنا يستعيد الكتاب مفهوم "الطبقات الاجتماعية" الذي غاب أحيانًا عن النسخ المبكرة لنظرية الدولة الريعية. فالدولة لا توزع الخسائر بالتساوي، مثلما لم تكن توزع الريع بالتساوي.

من يحصل على الريع؟ ومن يدفع ثمن تراجعه؟

هذه ربما تكون أكثر أفكار الكتاب أهمية. فالدراسات التقليدية للدولة الريعية اهتمت طويلًا بالسؤال: "من يحصل على الريع؟"، لكن مرحلة ما بعد 2014 تفرض سؤالًا آخر: من يتحمل كلفة تراجع الريع؟ والسؤالان ليسا متماثلين.

حين ترتفع أسعار النفط تستطيع الدولة توسيع دائرة المستفيدين، أما عندما تتراجع الموارد فإن السياسة الاقتصادية تتحول إلى عملية توزيع للخسائر: هل تخفض رواتب القطاع العام؟ هل تفرض ضرائب على المواطنين؟ هل ترفع أسعار الطاقة؟ هل تقلص

الإنفاق الاستثماري؟ هل تفرض رسومًا على العمالة الأجنبية؟ هل تسمح للقطاع الخاص بنقل الكلفة إلى العمال والمستهلكين؟

وفي الفصل الختامي يخلص بيك وريختر إلى أن العمالة المهاجرة كانت من أبرز الفئات التي تحملت أعباء اجتماعية لسياسات التكيف، بينما استطاع المواطنون العاملون بصورة أساسية في القطاع العام مقاومة بعض الإجراءات المكلفة لهم. كما أظهرت عمليات التكيف استمرار نقاط ضعف مؤسسية مرتبطة بالاقتصاد الريعي.

وهذه النتيجة مهمة لأنها تعيد تعريف الريعية بوصفها "علاقة قوة" لا مجرد طريقة لتمويل الموازنة. فالدولة الريعية ليست فقط الدولة التي توزع الثروة النفطية، وإنما الدولة التي تمتلك أيضًا قدرة استثنائية على تقرير من يستفيد عندما يرتفع الريع، ومن يدفع الثمن عندما ينخفض.

الضريبة لا تعني بالضرورة التمثيل

هنا تظهر إحدى القضايا التي تستحق دفع تحليل الكتاب فيها إلى مدى أبعد. فجزء مهم من نظرية الدولة الريعية قام تاريخيًا على علاقة عكسية بين الضرائب والسلطوية: الدولة التي لا تحتاج إلى ضرائب المواطنين تستطيع الاستقلال عنهم سياسيًا. ومن هنا ظهرت الصيغة الشهيرة المعاكسة للمبدأ التاريخي "لا ضرائب من دون تمثيل": "لا تمثيل من دون ضرائب".

لكن التجربة الخليجية الحديثة تضع هذه العلاقة تحت الاختبار. فدخول ضريبة القيمة المضافة والرسوم وإعادة تسعير الخدمات لا يعني تلقائيًا نشوء علاقة تعاقدية جديدة بين الدولة والمجتمع. فالضريبة قد تصبح موردًا إضافيًا للدولة من دون أن تتحول إلى آلية تفاوض سياسي. والسبب أن الأثر السياسي للضرائب لا يتحدد بمجرد وجودها، بل بموقعها داخل النظام المالي وبحجم اعتماد الدولة عليها وبقدرة المجتمع على التفاوض بشأنها.

وهكذا يمكن أن تصبح الضريبة نفسها جزءًا من **تحديث الدولة الريعية** بدل أن تكون أداة لتفكيكها. وهذا يقود إلى مفارقة لافتة: قد تتعلم الدولة الريعية فرض الضرائب قبل أن تصبح دولة ضريبية بالمعنى السياسي والمؤسسي للكلمة.

السعودية: التنويع أم إعادة تشكيل الريعية؟

تحتل السعودية موقعًا مهمًا في الكتاب من خلال فصل روبرت ماسون عن العلاقة بين برامج الإصلاح الاقتصادي التي تقودها الدولة والأمن وتضرر السمعة الدولية.

ميزة هذا الفصل أنه يرفض النظر إلى رؤية 2030 باعتبارها مشروعًا اقتصاديًا تكنوقراطيًا مستقلًا عن التحولات السياسية. فالإصلاح الاقتصادي يتزامن مع تغيرات واسعة في بنية الحكم والمجتمع والسياسة الإقليمية، وهذه المتغيرات تؤثر في قدرة المملكة على جذب الاستثمار والاحتفاظ برأس المال وتنفيذ الشراكات والمشروعات الكبرى.

ويشير ماسون إلى أن أهمية الحالة السعودية تكمن تحديدًا في التداخل بين "الإصلاح الهيكلي وتركيز الحكم"؛ أي أن التحول الاقتصادي لا يجري بمعزل عن إعادة ترتيب السلطة ومصالح النخبة والأمن الوطني. لكن الحالة السعودية تسمح بطرح سؤال يتجاوز الفصل نفسه: هل تقليل الاعتماد على النفط يعني تقليل الاعتماد على الدولة؟

ليس بالضرورة. وهذه نقطة حاسمة في تقييم رؤية 2030. فمن الممكن أن تنخفض حصة النفط في الناتج المحلي، وأن ترتفع الإيرادات غير النفطية، وأن تنشأ قطاعات سياحية وترفيهية ولوجستية وتقنية جديدة، من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء اقتصاد مستقل عن الدولة. بل قد يحدث العكس، إذ تصبح الدولة المستثمر والممول والمنظم وصاحب الأرض والمشتري والمطور والمخطط والشريك في الوقت نفسه، وتتولى مؤسسات سيادية قيادة قطاعات يفترض في النظرية الليبرالية أن تكون مجالًا لنمو القطاع الخاص. وعند هذه النقطة ينبغي التمييز بين مفهومين كثيرًا ما يجري الخلط بينهما: التنويع الاقتصادي وتفكيك الريعية. يمكن تحقيق الأول من دون الثاني.

هنا تظهر أهمية متغير لم يحتل المكان نفسه في الصياغات الكلاسيكية لنظرية الدولة الريعية: صندوق الثروة السيادي. ففي النموذج الريعي التقليدي تبدو الدورة على النحو التالي: النفط يولد إيرادات حكومية، والإيرادات تتحول إلى إنفاق وتوزيع. أما في النموذج الجديد فتزداد الدورة تعقيدًا: النفط يولد فوائض مالية، والفوائض تنتقل إلى صندوق سيادي، والصندوق يحولها إلى أصول وشركات واستثمارات، ثم تنتج هذه الأصول عوائد مالية جديدة للدولة. والفارق النظري كبير؛ فالدولة لم تعد تستهلك

الريع أو توزعه فقط، وإنما تحاول رسملته، أي تحويله إلى أصول قادرة على إنتاج عوائد مستقبلية. لكن هل يعني ذلك تجاوز الريع؟ ليس بالضرورة. فإذا كان رأس المال الأولي الذي أسس هذه الأصول قد جاء من النفط، وإذا ظلت الدولة المالك والمستثمر الأكبر، فإننا قد نكون أمام تنويع لمصادر الريع لا إلغاء للمنطق الريعي. وهنا ربما يصبح مفهوم "الدولة الريعية الاستثمارية" أكثر دقة من الحديث المتعجل عن "دولة ما بعد النفط". إنها دولة تحاول تحويل الريع الطبيعي الناضب إلى ريع مالي واستثماري قابل للاستمرار.

وتسمح هذه التحولات باقتراح إطار يتجاوز الثنائية التقليدية بين "الدولة الريعية" و"دولة ما بعد الريع"، ويمكن تسميته "الرأسمالية الريعية الدولتية" أو "الرأسمالية السيادية". ففي هذا النموذج لا تنسحب الدولة أمام السوق، وإنما تدخل السوق بقوة أكبر؛ ولا يجري تفكيك ملكية الدولة، وإنما إعادة تنظيمها من الوزارات والبيروقراطيات التقليدية إلى الصناديق والشركات القابضة والمؤسسات الاستثمارية؛ ولا يختفي القطاع الخاص، لكنه يعمل داخل فضاء اقتصادي تحدد الدولة جزءًا كبيرًا من اتجاهاته وفرصه. وهكذا تتغير صورة الريعية من دون أن يختفي جوهر العلاقة بين السلطة والثروة. فالدولة الريعية القديمة كانت، في جانب مهم منها، دولة توزيع، أما الدولة الريعية الجديدة فقد تصبح دولة استثمار وتراكم، وهذا تحول نوعي يستحق أن يحتل موقعًا أكبر في تطوير نظرية الريع.

وتكتسب الحالة الإماراتية أهمية خاصة لأنها تثير سؤالًا أوسع حول كيفية قياس نجاح التنويع. فالمؤشر الأكثر شيوعًا هو انخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي وارتفاع مساهمة قطاعات مثل العقارات والطيران والسياحة والخدمات المالية والتجارة واللوجستيات، غير أن هذا المؤشر لا يكفي. فثمة فرق بين النشاط غير النفطي والنشاط غير الريعي. قد يكون القطاع غير نفطي في الحسابات القومية، لكنه يعتمد بدرجات مختلفة على إنفاق حكومي مولته عوائد النفط، أو بنية تحتية شُيدت بالفوائض النفطية، أو عقارات ارتفعت قيمتها بفعل تدفقات رأس المال الإقليمية، أو طلب محلي يرتبط بالدورة النفطية. ولذلك فإن انخفاض نسبة النفط في الناتج لا يقدم وحده دليلًا على تجاوز الريعية. المعيار الأشد صرامة هو: هل يستطيع القطاع غير النفطي إعادة إنتاج نفسه إذا انخفض الإنفاق الريعي بصورة طويلة الأجل؟ وهذا الاختبار أصعب بكثير من مجرد قياس مساهمة القطاعات في الناتج المحلي.

وتقدم قطر بدورها مدخلًا مهمًا لتجاوز الصورة الكلاسيكية للدولة الريعية، إذ تجمع بين "الريعية المتأخرة" ونمط ريادي من رأسمالية الدولة واستخدام القوة الاقتصادية في السياسة الخارجية. وتكشف هذه الحالة أن الريعية لا تتناقض بالضرورة مع الكفاءة أو التخطيط أو المبادرة، وهو ما يضعف أحد الافتراضات الضمنية في الأدبيات المبكرة التي ربطت الريع بصورة شبه تلقائية بالركود المؤسسي. أما حالة عُمان فتقدم مساهمة نظرية مختلفة، إذ تكشف كيف تصبح التوقعات الاجتماعية المتراكمة حول الوظائف والدعم والإنفاق الحكومي قيودًا على الدولة نفسها. فالاعتماد على الريع قد يمنح السلطة استقلالًا ماليًا نسبيًا، لكنه لا يجعلها مطلقة الاستقلال اجتماعيًا. وحين تصبح المنافع الريعية جزءًا من العقد الاجتماعي، يتحول تقليصها إلى مصدر للمخاطر السياسية والاجتماعية. وهنا تنقلب إحدى مفارقات الريعية على نفسها: ما منح الدولة استقلالها في مرحلة التوسع قد يقلص قدرتها على الحركة في مرحلة الانكماش.

ومن أبرز فضائل الكتاب أنه لا يحصر الريعية في الدول المنتجة للنفط، بل يخصص مساحة لمصر والأردن ولبنان. وتبدو الحالة المصرية مهمة بصورة خاصة لأنها تشرح كيف يمكن لدولة ليست دولة نفطية خليجية أن تظل مرتبطة بصورة عميقة بالدورة النفطية؛ عبر العملات الأجنبية والاستثمارات والمساعدات وتحويلات العاملين في البلدان النفطية. وهذا يكشف حدود مفهوم "الدولة الريعية" إذا استُخدم داخل الحدود الوطنية فقط. فالريع الخليجي يتحرك عبر الحدود في شكل تحويلات ومساعدات وقروض واستثمارات وعقارات وسياحة وأسواق عمل، وبذلك تصبح اقتصادات عربية غير نفطية أجزاء من منظومة ريعية إقليمية حتى وإن لم تكن دولًا نفطية بالمعنى الخليجي. وهذه ربما تكون إحدى أكثر الأفكار قابلية للتطوير انطلاقًا من الكتاب: الانتقال من دراسة الدولة الريعية إلى دراسة النظام الإقليمي للريع. فالنفط لا يعيد تشكيل السياسة في الرياض وأبوظبي والدوحة والكويت ومسقط والمنامة فقط، وإنما يمتد أثره إلى القاهرة وعمان وبيروت وغيرها عبر إعادة تدوير الفوائض النفطية.

يبقى مع ذلك مأخذ نظري أعمق على أدبيات الريعية عمومًا يظهر أيضًا في هذا الكتاب، وهو مشكلة السببية. فالاتجاه السببي التقليدي يبدأ من الريع: النفط يولد الريع، والريع يشكل الدولة، والدولة تشكل المؤسسات، والمؤسسات تؤثر في المجتمع والسياسة. لكن التطورات الخليجية المعاصرة تدفع إلى قلب هذه العلاقة جزئيًا.

فالسلطة السياسية لا تستقبل الريع بصورة سلبية، وإنما تقرر كيف سيُستخدم، ومن يحصل عليه، وفي أي قطاعات يُستثمر، وأي الشركات تنمو، وأي النخب الاقتصادية تصعد أو تتراجع، وأي أنواع رأس المال يجري تشجيعها. وبذلك تصبح العلاقة دائرية: الريع يصنع الدولة، لكن الدولة تعيد بدورها صناعة الريع. وهذه النقطة ضرورية لفهم السعودية والإمارات وقطر في المرحلة الراهنة، فالدولة لا تتكيف مع الاقتصاد فحسب، وإنما تستخدم قوتها السياسية لإعادة هندسته. ومن هنا قد يكون السؤال التقليدي "ماذا يفعل النفط بالدولة؟" أقل أهمية اليوم من سؤال آخر: ماذا تفعل الدولة بالنفط؟

ثمة بعد آخر كان يمكن للكتاب أن يمنحه مساحة أوسع، وهو العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والتحول في بنية السلطة. فالإصلاح ليس دائمًا انتقالًا من "الدولة" إلى "السوق". وقد يكون في بعض الحالات انتقالًا من دولة بيروقراطية موزعة للريع إلى دولة تنفيذية مركزية تدير رأس المال. وهذه النقطة مهمة خصوصًا في الحالة السعودية، حيث تزامنت إعادة هيكلة الاقتصاد منذ رؤية 2030 مع إعادة هيكلة واسعة لمراكز القوة السياسية والاقتصادية، ومن ثم لا يمكن تحليل التنويع الاقتصادي بمعزل عن مركزية القرار وإعادة ترتيب العلاقة بين الدولة ورجال الأعمال والبيروقراطية والمجتمع. وفي هذه الحالة لا يصبح الإصلاح الاقتصادي مجرد تغيير في السياسة المالية، بل مشروعًا لإعادة بناء الدولة نفسها. وهنا يتقاطع الاقتصاد السياسي للريع مع الاقتصاد السياسي للسلطوية؛ فقد تسمح المركزية السياسية بسرعة تنفيذ القرارات والمشروعات، لكنها تثير في المقابل أسئلة حول الرقابة المؤسسية، وتقييم الجدوى، وتصحيح الأخطاء، وقدرة المؤسسات على الاعتراض على القرارات الاقتصادية عالية الكلفة.

وقد يبدو النموذج الخليجي الجديد قريبًا، للوهلة الأولى، من "الدولة التنموية" في شرق آسيا، فالحكومات تحدد القطاعات الاستراتيجية، وتستخدم رأس المال العام، وتبني البنية التحتية، وتوجه الاستثمار، وتسعى إلى خلق شركات وطنية قادرة على المنافسة. لكن ثمة فارقًا جوهريًا: الدول التنموية الآسيوية كانت مضطرة إلى الإنتاج والتصدير للحصول على الموارد، أما الدولة النفطية فتملك موردًا خارجيًا يسمح لها، لفترات طويلة، بتعويض ضعف الإنتاجية أو انخفاض عوائد بعض الاستثمارات. وهذا يعني أن القدرة على تمويل مشروع ضخم لا تساوي بالضرورة قدرته على إنتاج قيمة

اقتصادية مستدامة. ومن هنا ينبغي التمييز بين القدرة على الاستثمار والقدرة على إنتاج اقتصاد منتج، وهي تفرقة جوهرية عند تقييم التحولات الجارية في الخليج.

في خاتمة الكتاب يعود بيك وريختر إلى سؤال: هل جرى تجاوز الريعية؟ وجوابهما، في الجوهر، سلبي. فهما يريان أن الريعية لا تزال قائمة على المستوى الإمبيريقي، كما أنها لا تزال إطارًا مهمًا في النقاش الأكاديمي حول الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط. لكنهما يدعوان إلى تطوير النظرية في اتجاهات أساسية، أبرزها إعادة علاقات الدولة والطبقات إلى مركز التحليل، وإعطاء المؤسسات وزنًا أكبر في تفسير سياسات التكيف، وتطوير تصور أكثر دقة لاستقلال الدولة الريعية عن المجتمع. وهذه الإضافات مهمة لأنها تنقل النظرية من الحتمية الاقتصادية إلى تحليل سياسي أكثر تركيبًا، لكنها تترك سؤالًا مفتوحًا: هل ما زال مفهوم "الدولة الريعية" وحده كافيًا لتفسير الخليج؟ ربما لا. فالتحول من الريع النفطي إلى الأصول المالية، ومن الوزارات إلى الصناديق السيادية، ومن التوزيع إلى الاستثمار، ومن الدعم الشامل إلى الاستهداف، ومن الوظيفة الحكومية إلى سوق العمل، يعني أن الريعية نفسها تغيرت.

وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة عند قراءة النسخة الرقمية المنشورة على Cambridge Core في فبراير 2026. فالكتاب، على الرغم من تاريخ نشره الإلكتروني الحديث، يتمحور موضوعيًا حول سياسات التكيف التي أعقبت انهيار أسعار النفط في 2014، وتكشف دراسات الحالات بوضوح عن هذا الأفق التحليلي. وهذا لا يقلل من قيمته، بل يخلق فرصة نقدية إضافية، لأن القارئ في 2026 يستطيع اختبار فرضياته على ضوء تحولات لاحقة في الاقتصاد السياسي الخليجي: تضخم دور الصناديق السيادية، وتزايد استخدام رأس المال الحكومي في إنشاء قطاعات جديدة، وتصاعد التنافس الخليجي على السياحة والتكنولوجيا والخدمات المالية واللوجستيات، وتحول الدولة نفسها إلى فاعل استثماري عالمي. ولذلك تصبح قيمة الكتاب مزدوجة: فهو يقدم تحليلًا لصدمة 2014، لكنه يوفر أيضًا خط أساس يمكن من خلاله قياس مدى تغير الدولة الريعية بعد ذلك.

إن المشكلة في كثير من الأدبيات النقدية عن الريعية أنها تفترض ضمنيًا أن الدولة الريعية لا تتعلم، لكن هذا الكتاب يكشف العكس. الدولة الريعية تستطيع فرض الضرائب، وتقليص الدعم، والاقتراض، وإنشاء صناديق سيادية، والاستثمار عالميًا،

وتطوير قطاعات غير نفطية، وإعادة هيكلة سوق العمل، ولا يعني أي من ذلك، بمفرده، أنها خرجت من الريعية. وهذه ربما تكون الخلاصة النظرية الأهم التي يمكن استخلاصها من الكتاب: قدرة الريعية على التكيف أكبر مما افترضه كثير من منظري نهايتها.

في التقييم الاجمالي، يمثل كتاب النفط والاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط إضافة مهمة إلى أدبيات الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، ليس لأنه يعلن نهاية نظرية الدولة الريعية، بل لأنه يضعها تحت ضغط الواقع ثم يجد أنها لا تزال قادرة على تفسير الكثير، بشرط التخلي عن صورتها الجامدة. فالكتاب يبين أن انخفاض أسعار النفط لم ينتج انتقالًا خطيًا نحو "ما بعد الريع". ما حدث هو خليط من التقشف والاقتراض والضرائب وإعادة توزيع الدعم والتنويع والاستثمار الحكومي، مع استمرار الدولة في مركز العملية الاقتصادية. ولهذا فإن الثنائية بين الاقتصاد النفطي والاقتصاد غير النفطي لم تعد كافية. السؤال الحقيقي هو: هل تستطيع القطاعات الجديدة إعادة إنتاج الثروة بصورة مستقلة نسبيًا عن الدولة وعن الدورة النفطية؟ فإذا كانت الإجابة بالنفي، فإن ارتفاع مساهمة القطاع غير النفطي لا يعني بالضرورة تجاوز الريعية.

ومن هنا يمكن اقتراح أن التحول الجاري في بعض دول الخليج هو انتقال من الريعية التوزيعية إلى الريعية الاستثمارية، ومن دولة توزيع الثروة إلى دولة رسملة الثروة، ومن الريع النفطي المباشر إلى رأسمالية سيادية تستثمر الريع لإنتاج مصادر جديدة للدخل والقوة. وتظهر هنا المفارقة الأساسية لمشروع "ما بعد النفط": الخروج من النفط يجري، في مرحلته الراهنة، بأموال النفط وبقيادة الدولة التي صنعها النفط. وهذا هو السبب في أن السؤال الذي طرحه بيك وريختر، Overcoming rentierism؟، ربما يحتاج إلى إعادة صياغة. فالقضية ليست فقط ما إذا كان الشرق الأوسط قد تجاوز الريعية، وإنما ما الذي أصبحت عليه الريعية بعد أن تعلمت الاستثمار والاقتراض وفرض الضرائب والتنويع؟

بهذا المعنى، لا يقدم الكتاب شهادة وفاة للدولة الريعية، وإنما يقدم مادة لفهم تحولها التاريخي. فالريع لم يعد مجرد دخل يوزع، بل أصبح رأس مال يستثمر؛ والدولة لم تعد مجرد موزع للثروة، بل أصبحت منتجًا للسوق ومهندسًا له؛ والمواطن لم يعد مجرد متلق للمنافع، بل أصبح مطالبًا بالعمل والاستهلاك ودفع الضرائب والرسوم؛

فيما تظل السلطة السياسية محتفظة بموقعها المركزي في إدارة الموارد وتحديد اتجاهات التراكم. ولذلك قد يكون المفهوم الأكثر ملاءمة للمرحلة المقبلة ليس "ما بعد الريعية"، بل "الريعية المتحولة": نظام يحاول التخلص من اعتماده على النفط من دون أن يتخلى عن مركزية الدولة التي أسسها النفط. والاختبار الحاسم لهذا النموذج لن يكون في عدد الفنادق والمطارات والمشروعات العملاقة، ولا في ارتفاع نسبة الناتج غير النفطي وحدها، بل في قدرته على بناء اقتصاد يستطيع إنتاج الثروة بدل استهلاك الريع أو إعادة تدويره. عندئذ فقط يصبح الحديث عن تجاوز الدولة الريعية ذا معنى تحليلي حقيقي.